ويرتكز هذا المبدأ في جوهره على قاعدة مفادها أن الشخص أو المؤسسة لا يجوز أن تحتكر أكثر من سلطة واحدة، وأن تتحقق استقلالية السلطات الثلاث من خلال امتلاك كل منها قرارها الذاتي، وصلاحياتها المحددة، فضلاً عن قدرتها المؤسسية وكفاءتها في أداء وظائفها، وشرعيتها المستمدة من القبول المجتمعي. ويتطلب هذا أن يكون الدستور هو الضامن الأساسي للفصل بين السلطات، عبر تحديد صلاحيات كل منها، وتنظيم العلاقات وآليات التوازن والتعاون بينها من خلال التشريعات القانونية[1]. وهو ما يجعله عنصراً مركزياً في بنية الدولة الحديثة، والمدخل الأساسي لفهم طبيعة النظام السياسي القائم.

عليه يحظى مبدأ الفصل بين السلطات بأهمية محورية في النظم الديمقراطية المعاصرة، ويمكن إبراز هذه الأهمية من خلال النقاط الآتية [2]:

- حماية الحقوق والحريات الفردية: يضمن هذا المبدأ الحد من الاستبداد السلطوي وتفعيل مبدأ الرقابة المتبادلة بين السلطات.

- ركيزة للدولة القانونية: يُعد هذا المبدأ من الضمانات الأساسية لقيام الدولة القانونية، إذ يشكّل أداة فعالة لضمان احترام القوانين وتنفيذها بشكل سليم، من خلال وضوح الاختصاصات وتحديد المسؤوليات بين السلطات الثلاث.

- تعزيز الكفاءة الإدارية والمؤسسية: يؤدي توزيع الوظائف العامة على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل، الأمر الذي يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي، وضمان حسن سير العمل، وتجنب التداخل أو التشتت في ممارسة الصلاحيات.

• المطلب الثاني: السلطات الثلاث - التشريعية، التنفيذية، القضائية:

تنهض الدولة بثلاث وظائف أساسية من خلال السلطات العامة لتحقيق أهدافها وخدمة مواطنيها، وتتحمل مسؤولية ذلك عبر ممارسة السيادة، التي تتجسد في ثلاث سلطات رئيسة:

١- **السلطة التشريعية:** تُعد السلطة التشريعية إحدى الركائز الأساسية لأي نظام ديمقراطي؛ لكونها تمثل جوهر التمثيل الشعبي، وأداة أساسية لممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية. وتتمثل مهامها الرئيسة

---

(١) ماهر صبري كاظم، حقوق الإنسان والديمقراطية والحريات العامة، دار ومكتبة البصائر، بيروت، ٢٠١٥، ص١١٣.

(٢) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ب.د، ص٣٢.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

إن وجود المؤسسات الديمقراطية الرسمية وغير الرسمية والالتزام بها يحمي المجتمع من الوقوع في الاستبداد والدكتاتورية، ويتولى مهمة حماية مصالح المواطنين تحت مظلة "القانون" الذي ينظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ويعزز من شرعية النظام الديمقراطي، ويؤسس لحكم قائم على إرادة الشعب، ويسهم في تحقيق الاستقرار والأمن العام، إلى جانب تعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان الحقوق المدنية والسياسية والحريات الفردية. وتؤدي هذه المؤسسات دوراً محورياً في ترسيخ الحوكمة الرشيدة، ودفع عجلة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

المبحث الأول
فصل السلطات ومبادئ الحكم الديمقراطي

يشكل مبدأ الفصل بين السلطات حجر الأساس في النظم الديمقراطية الحديثة، إذ يمثل الإطار الدستوري لتنظيم السلطة ومنع احتكارها. ويؤدي هذا المبدأ دورا حاسما في ترسيخ سيادة القانون، وضمان التوازن المؤسسي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، واستقلال القضاء.

• المطلب الأول: أهمية فصل السلطات في الديمقراطيات الحديثة:

سبق وأن مر علينا في الفصل السابق كيفية نشأة مبدأ الفصل بين السلطات والمسار التاريخي الذي مر به، إذ يُعد من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها الدولة القانونية الحديثة، الذي يهدف إلى تحقيق التوازن المؤسسي، ومنع التعدي أو التغوّل من سلطة على أخرى، بما يرسخ مبدأ الرقابة المتبادلة، ويحول دون الاستبداد أو إساءة استخدام السلطة؛ حمايةً لحقوق الأفراد وحرياتهم [1].

(١) جواد شحاتة، الديمقراطية والإسلام والتجربة العراقية، مؤسسة بيت الطيب للتنمية وتعزيز حقوق الإنسان، النجف الأشرف، ط٢، ٢٠١١، ص٧١.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

منصب إلهي، وأن الإمام هو الخليفة الشرعي للنبي[١]. وفريق آخر رأى أن الخلافة تقوم على مبدأ الشورى والبيعة من أهل الحل والعقد، معتبرين أن الأمة هي التي تختار من يتولى أمرها وفق ضوابط معينة[٢]، ولكل فريق من الفريقين أدلته التي استند إليها.

ث. **تطور النظريات**، مع مرور الزمن وتوالي الأحداث، ولاسيما مع غيبة الإمام الثاني عشر الإمام المهدي المنتظر عليه السلام عند الفريق الأول، برزت نظريات عدة في الحكم؛ إذ اجتهد الفقهاء والعلماء في بيان حدود السلطة وآليات إدارتها[٣] في ظل غياب الإمام المعصوم عليه السلام، وتطورت عند الفريق الثاني نظريات الحكم المستندة إلى مبدأ الشورى[٤]، من خلال اجتهادات الفقهاء والمفكرين الإسلاميين، فظهرت بذلك نظريات عديدة في الفكر السياسي الإسلامي[٥].

• المطلب الثاني: مواطن الاختلاف بين نظام الحكم الإسلامي والديمقراطية:

ومن خلال ما تقدم، يتضح أن النظام الإسلامي للحكم لا يقتصر على تنظيم السلطة، بل يقوم على رؤية أوسع، مما يثير التساؤل حول مواضع التمايز بينه وبين النظام الديمقراطي.

وفي إجابة السؤال يقال إنَّ مواطن الاختلاف في نظام الحكم الإسلامي والديمقراطية كثير يمكن ذكر أبرزها في الجدول رقم (١).

---

(١) رأي الشيعة ما عدا الزيدية ولمزيد من التفصيل يراجع الكتب الكلامية والجوامع الحديثية مثل كتاب المراجعات للسيد عبدالحسين العاملي، وإحقاق الحق وإزهاق الباطل للقاضي نور الله الشوشتري، والشافي في الإمامة للسيد علي بن الحسين المرتضى، والأسس الكلامية لنظام الحكم في الفكر الإسلامي للدكتور أحمد حسن السعيدي، والغدير للعلامة محسن الأميني.

(٢) مشهور مدرسة الخلافة، للمزيد راجع: الأحكام السلطانية للماوردي، ونظام الحكم في الإسلام لعبد الكريم زيدان، والإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق، والإمامة والسياسة لعبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة.

(٣) هناك عدد من النظريات في الحكم بعصر الغيبة لدى الشيعة الإمامية منها: نظريّة ولاية الأمّة على نفسها، ونظريّة خلافة الأمّة وإشراف المرجعيّة، ونظرية شورى مراجع التقليد، ونظرية الولاية المطلقة للفقهاء وهي ولاية الفقيه، ونظرية الدولة المشروطة بإذن ونظارة الفقهاء، والولاية الانتخابيّة المقيّدة للفقيه، ونظرية الدولة الانتخابيّة الإسلاميّة.

(٤) لدى أصحاب هذا الرأي مجموعة من النظريات في الحكم وتعيين الحاكم أبرزها: نظرية مرجعية الأمة (البيعة والاختيار)، ونظرية الشورى، ونظرية النص، ونظرية العهد، ونظرية الميراث، ونظرية الدعوة إلى النفس (الاستيلاء)، ونظرية موافقة أهل الشوكة، ونظرية الولاية العامة (السياسة الشرعية).

(٥) لمزيد من المعلومات راجع كتاب نظام الحكم والإدارة في الإسلام للشيخ محمد مهدي شمس الدين، ونظريات الحكم في الفقه الشيعي لمحسن كديور.

تم المسح الضوئي بـ CamScanner